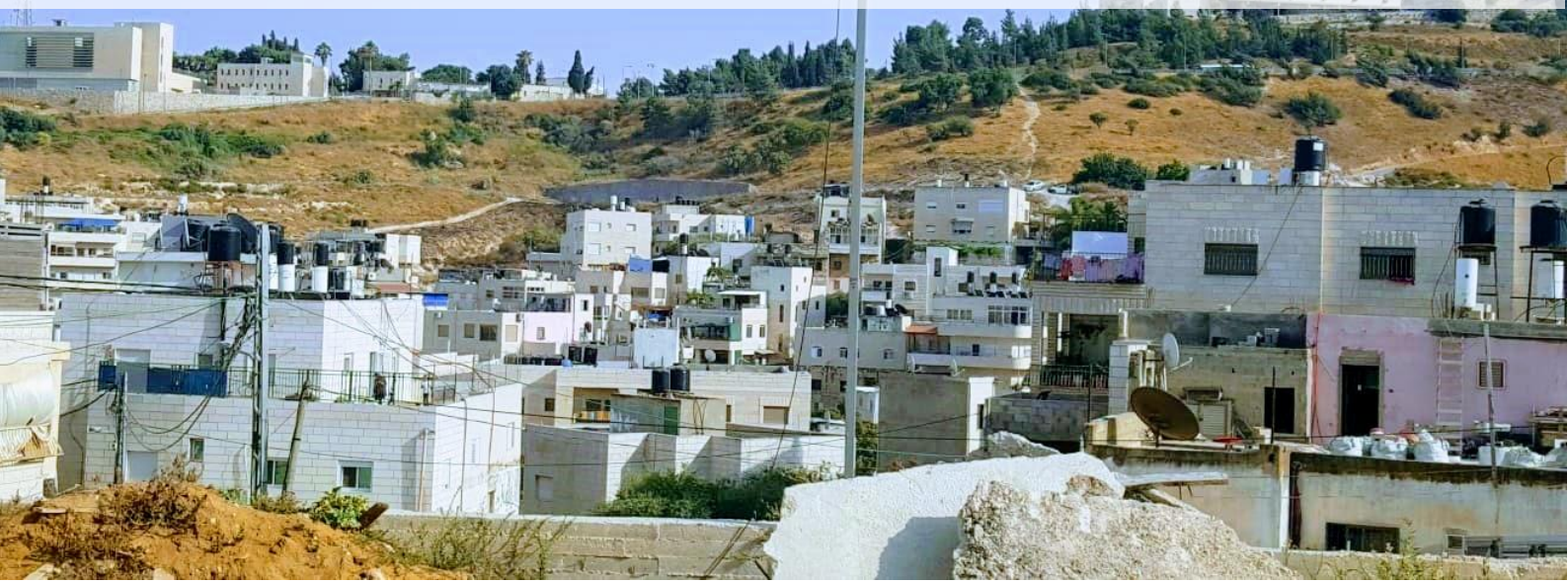

ورقة سياسات:

العيساوية... الاضطهاد المُستمر

تقع بلدة العيسوية شمال شرقي مدينة القدس على مساحة 47 دونم، في منتصف الطريق بين قرى عناتا وشعفاط والطور والخان الأحمر والقدس. بلغ عدد سكان العيسوية، حسب التعداد السكاني عام 1961 ، 1,163 نسمة. منهم 608 ذكور و 555 إناث. أمّا اليوم، فيسكن العيسوية نحو 19،950 شخصًا لهم صفة "المقيمين الدائمين"، ويواجهون انتهاكات وتحديات مختلفة. بعد نكبة عام 1948 ، والتطهير العرقي لفلسطين، وضم إسرائيل للقدس الغربية، أصبحت مُعظم منطقة العيسوية "أرضًا حرامًا" تُشرف عليها الأمم المتحدة، بينما أصبح الجزء المأهول من البلدة تحت الحكم الأردني. وقد كان الجيش الإسرائيلي مُتمركزاً في الجانب الغربي من المدينة بينما كان الجيش العربي الأردني في الشرق. وقد سقطت البلدة، التي كانت آنذاك قرية صغيرة ، تحت الاحتلال الإسرائيلي وضمها لاحقًا في أعقاب حرب حزيران / يونيو 1967.

وحشية الشرطة

كان من المفترض أن يكون يومًا اعتياديًا في حياة ابن السنوات التسع مالك عيسى من بلدة العيساوية فقد فعل ما اعتاد فعله مرارًا وتكرارًا حيث توجه للدكان المجاور كي يشتري الخبز والحلوى. لكنه لم يعرف وهو يخرج من الدكان أن ذلك المشوار الاعتيادي سيكلفه نور عينيه، فقد كانت قوات الاحتلال تقتحم البلدة في "مشوار" اعتيادي آخر لسلطة احتلال تصر على وأد كافة أشكال المقاومة المناهضة لممارساتها القمعية. كانت عين مالك اليسرى من بين ضحايا ذلك الاقتحام، وأدت الرصاصة المغلفة بالمطاط التي أطلقت على رأسه إلى فقء عينه في محاولة من الأطباء إنقاذ عينه اليمنى. قتلت "إسرائيل" عين مالك، كما كانت الكاتبة التشيلية لينا مرواني لتكتب، كما قتلت أعين خمسة عشر طفلًا من العيساوية في السنوات الأخيرة.

في كانون الأول 2020 وبعد عشرة أشهر من إصابة مالك، فعلت وحدة التحقيق في شرطة الاحتلال، ماحاش، ما تفعله بشكل شبه دائم بإغلاقها ملف التحقيق وعدم إدانة أي من رجال الشرطة المتورطين في الإطلاق على مالك. بررت

إغلاق الملف بانعدام الأدلة، تبريرٌ اعتاده الفلسطينيون تمامًا كما اعتادوا اقتحامات الاحتلال واستهداف أعين الأطفال وهي الممارسات التي تعكس روتينية الاعتداءات على أهالي العيساوية وروتينية إفلات شرطة الاحتلال من المحاسبة وروتينية المحاولات الإسرائيلية تطبيع إرهاب الدولة الممنهج الذي تمارسه بحق الفلسطينيين.

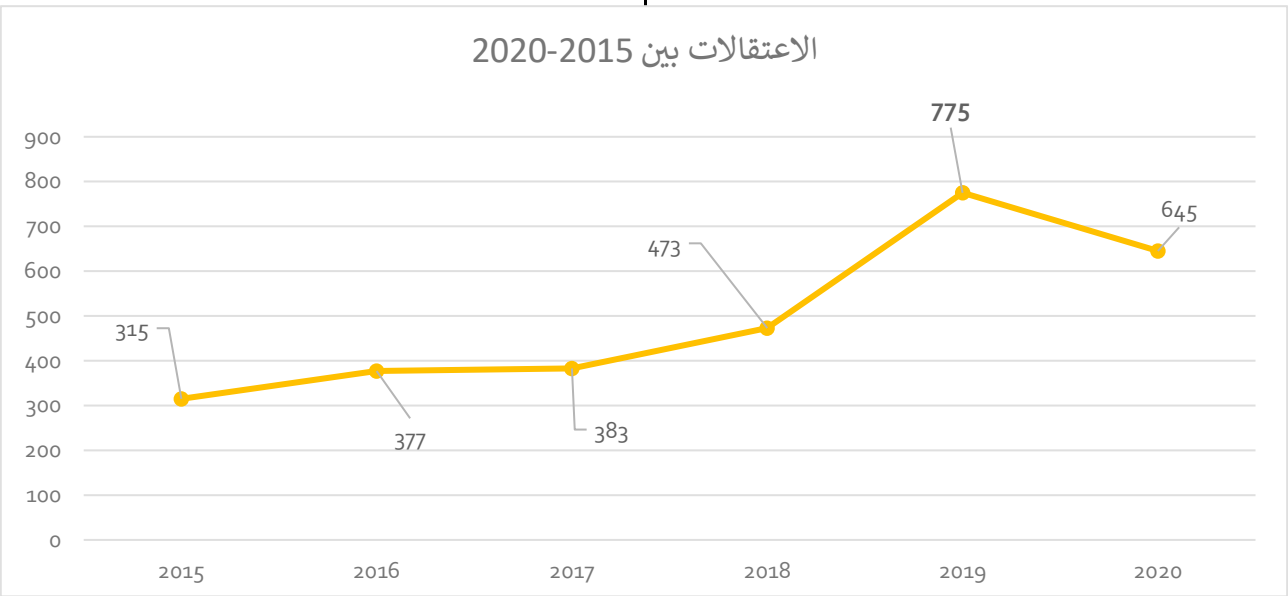

تتسم الاقتحامات الإسرائيلية للبلدة بالاستخدام المفرط للقوة وأسلحة كالغاز المسيل للدموع والمياه العادمة والرصاص المغلف بالمطاط وقنابل الصوت في بلدة عُرفت بمقاومة لا تكل ولا تمل ضد مشاريع الاحتلال الاستعمارية. ولكي تضع حدًا لهذه المقاومة، تعتقل سلطات الاحتلال أعدادًا كبيرة من سكان العيساوية ومن بين هذه الاعتقالات اعتقالات أطفال واعتقالات عشوائية وحبس منزلي، كما وتفرض الحصار على البلدة بأسرها بين الفينة والأخرى، من خلال إغلاق كافّة المداخل إلى البلدة، عدا مدخلًا واحدًا، بمكعّبات الاسمنت. وتستخدم سلطات الاحتلال هذه الوسيلة خاصة في أوقات المواجهات، وتفرض الإغلاقات تقييداتٍ جمّة على حياة سكان العيساوية، على طلابها وعمالها سيّما أولئك الذين يعتمدون على المواصلات العامة، وعلى المرضى المحتاجين لعلاج إسعافي طارئ. تمثل هذه الإغلاقات شكلًا من أشكال العقوبات الجماعية وهي ممارسة محظورة في القانون الدولي الإنساني وتحديدًا في المادة 34 من اتفاقية جنيف الرابعة والمادة 50 من اتّفاقيات لاهاي.

سياسات العزل

هذا العنف الشرطي اليومي والقمع الفج الذي تمارسه سلطات الاحتلال في العيساوية هو جزء لا يتجزّأ من سياسة عمرها عقود تهدف إلى التوسع الاستعماري ومصادرات الأراضي، فبلدة العيساوية محاطة بمستعمرات التلة الفرنسية ومشفى هداسا والجامعة العبرية، بالإضافة إلى الشارع المؤدي إلى مستعمرة معاليه أدوميم. كما وقد صادرت سلطات الاحتلال مئات الدونمات من أراضي العيساوية بحججٍ مختلفة ومن بينها إقامة ثكنة عسكرية وتوسيع السكن التابع للجامعة العبرية وتوسيع التلة الفرنسية. وتهدد سلطة الطبيعة والحدائق الإسرائيلية العاملة تحت مظلة وزارة حماية البيئة الإسرائيلية

بمصادرة أكثر من 700 دونم من أراضي العيساوية والطور لإقامة ما يسمى بالحديقة الوطنية والمحمية الطبيعية، بيد أن الإعلان عن مساحاتٍ واسعة من الأرض كـ "حديقة" وطنية" وأراضٍ خضراء لا علاقة له بحماية بالبيئة، بل هو مكوّنٌ من مكونات المشروع الإسرائيلي الاستعماري الرّامي إلى السيطرة على الأرض وتغيير هويتها وانتزاع حق الفلسطينيين بملكية أراضيهم.

الهدم

وبما أن هذه المشاريع الاستعمارية المختلفة ابتلعت كافة الأراضي المفتوحة في العيساوية فإن أهالي البلدة يعانون أزمة حادة في كل ما يتعلق بالإسكان والبناء. اضطر آلاف السكان في العيساوية، في ظل التزايد السكاني المستمر في البلدة وتحت وطأة سياسات التخطيط الإسرائيلية العنصرية والإقصائية، إلى البناء من دون ترخيص ولذلك فهم يواجهون الخطر المحدق بهدم منازلهم. وفي العقد الأخير فقط، هدمت بلدية الاحتلال أو فرضت على الأهالي أن يهدموا 124 مبنىً في العيساوية ما أدى إلى تهجير ستة وستين فلسطينيًّا، أما في الأشهر العشرة الأولى من هذا العام فقد هدمت بلدية الاحتلال تسعة عشر مبنى بما فيها سبعة منازل. مع ك أن كل حالات الهدم نفّذت بذريعة انعدام الترخيص، فإن إحداها تحمل صبغة عقابية مقلقة، ففي 22 شباط/فبراير الماضي، اقتحمت جرافات الاحتلال مدعومةً بالقوات الخاصة بلدة العيساوية كي تهدم مبنى يحتوي على أربع شقق سكنية تملكه عائلة عليان. يعمل فادي عليان أحد أفراد الأسرة ومالكي المبنى حارسًا للمسجد الأقصى وقد تلقى تهديداتٍ عديدةً من المخابرات الإسرائيلية بسبب نشاطه وعمله في الدفاع عن

المسجد الأقصى في وجه اقتحامات المستوطنين وقوات الاحتلال. ويعتقد فادي أن هذا المبنى الذي يقطنه وعائلته هدم في محاولة لترهيبه ومعاقبته هو وعائلته لأنه من المدافعين عن المسجد الأقصى.

خلال الفترة ما بين 2014- أيلول 2021

124 عملية هدم في العيساوية

39 منزل

41 منشأة زراعية

22 حظيرة

6 منشآت للبُنى التحتية

15 غير ذلك

66 شخص تمّ تهجيرهم

696 شخص تأثّروا من الهدم

المخطط الهيكلي

صادقت بلدية الاحتلال في تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي للمرة الأولى منذ ثلاثين عامًا على مخطط هيكلي في العيساوية، وصورت هذا المخطط بأنه غير مسبوق لأنه سيمهد لإضفاء القانونية على العديد من المباني التي بنيت من دون ترخيص، وسيجمد حالات الهدم وسيشمل بناء مبانٍ عامة تفتقر إليها البلدة بشدة. ولكن هذا المخطط الذي يُفترض أن يكون غير مسبوق واستثنائيًا لا يذكر كلمة واحدة بخصوص توسيع مسطّح البلدة أو تقليص مساحات الحديقة الوطنية، كما ويضرب بعرض الحائد جذر أزمة السكن في العيساوية وهو شحّ الأراضي المخصصة لبناء وتوسع الفلسطينيين. يستثني هذا المخطط أولئك الفلسطينيين الذين تقع أراضيهم ضمن حدود ما يصنف على أنه أراضٍ خضراء ومفتوحة وبالتالي فإن تجميد الهدم لا يشملهم ولن يتمكنوا من الحصول على تراخيص بناء أو الاستفادة من أراضيهم المصادرة. تقتصر هذه الخطة التي تدعي سلطات الاحتلال بأنها تهدف إلى تطوير البلدة على مساحة البناء الحالية في العيساوية وهي مساحة ضيقة أساسًا ومن أكثر المناطق المأهولة بالسكان في القدس.

لا تبعد بلدة العيساوية إلى دقائق معدودة عن حرم الجامعة العبرية الكائن في "جبل المشارف" ولكن المكانين عالمان لا يتلقيان، فبينما تكرس سلطات الاحتلال الجامعة العبرية كصرح أكاديمي وثقافي، تصب جام عنفها واضطهادها وسلبها الأراضي على بلدة العيساوية المجاورة. وبينما تزدهر المستعمرات المحيطة بالعيساوية وتتوسع، يعيش سكان العيساوية في ظل خشية لا تنتهي من الاقتلاع، تخنق أنفاسهم التضييقات والاقتحامات الإسرائيلية المتواصلة. ولعل الأسوأ من هذا كله أن كل والد أو والدة في العيساوية يعلم في قرارة نفسه أن طفله أو طفلته قد يلقى مصيرًا مشابهًا لذلك الذي لحق بمالك عيسى وقد تفقده رصاصة إسرائيلية عينه. **الأمان في العيساوية ترفٌ تمنعه سلطات الاحتلال عن الفلسطينيين.**

مركز القدس لحقوق الإنسان
12 شارع ابن بطوطة، القدس

HEINRICH BÖLL STIFTUNG
PALESTINE AND JORDAN

تنويه: تم انتاج ورقة السياسات هذه بدعم من مؤسسة هنرش بول مكتب فلسطين والاردن، والاراء الواردة هنا هي اراء المؤلف/المؤلفين، وبالتالي لا تعكس بالضرورة رأي مؤسسة هنرش بول.